Mr. Hamed Ali **Chief Executive Officer** **Dubai Financial Market** **Dubai – United Arab Emirates**	**عناية السيد حامد علي المحترم** **الرئيس التنفيذي** **سوق دبي المالي** **دبي – الإمارات العربية المتحدة**
Date: Wednesday 6 December 2023	**التاريخ: الأربعاء 6 ديسمبر 2023**
Subject: Disclosure of an Announcement concerning the Listing of Dubai Taxi Company PJSC	**الموضوع: الإفصاح عن إعلان بشأن إدراج شركة تاكسي دبي ش.م.ع**
Greetings,	تحية طيبة وبعد،،
With reference to the above subject, we hereby enclose an announcement concerning the listing of Dubai Taxi Company PJSC.	بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نتشرف بأن نرفق إعلان بشأن إدراج شركة تاكسي دبي ش.م.ع
The Name of the Authorized Signatory and Designation:	**اسم المخول بالتوقيع والمسمى الوظيفي:**
Mansoor Rahma Juma Abdulla Alfalasi Chief Executive Officer	منصور رحمه جمعة عبد الله الفلاسي الرئيس التنفيذي
Signature:	**التوقيع:**
Company's Seal	**ختم الشركة:**

إعلان بشأن إدراج أسهم شركة تاكسي دبي ش.م.ع ("الشركة") على سوق دبي المالي

اسم الشركة

شركة تاكسي دبي ش.م.ع

تفاصيل السجل التجاري

رخصة رقم ١٢٦١٩٧٤

رأس المال

- **رأس المال:** حُدد رأس مال الشركة في تاريخ نشرة الاكتتاب ليكون بقيمة ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (مئة مليون) درهم إماراتي موزع على عدد ٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (اثنان مليار وخمسمائة مليون) سهم نقدياً مدفوعة بالكامل، بقيمة اسمية ٠,٠٤ درهم إماراتي (٤ فلس) لكل سهم، وجميعها أسهم عادية.

بيان تطور رأس المال

الهيكل لرأس مال الشركة:

تم تحديد رأس مال الشركة ليكون ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (مائة مليون) درهم مقسم إلى ٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (اثنان مليار وخمسمائة مليون) سهم بقيمة اسمية قدرها ٠,٠٤ درهم إماراتي (٤فلس) لكل سهم. وجميع أسهم الشركة متساوية مع بعضها البعض في كافة الحقوق.

يوضح الجدول التالي نسبة ملكية الشركة بعد إتمام الطرح:

الاسم	الجنسية	نوع الأسهم	عدد الأسهم	إجمالي قيمة الأسهم*	نسبة الملكية من رأس المال
دائرة المالية والتى تمثل حكومة دبي	الإمارات العربية المتحدة	عادية	١,٨٧٥,٢٥٠,٠٠٠ (مليار وثمانمائة وخمسة وسبعون مليون ومئتان وخمسون ألف) سهم	٧٥,٠١٠,٠٠٠ درهم إماراتي	٧٥,٠١٪
المساهمين الجدد	جنسيات مختلفة	عادية	٦٢٤,٧٥٠,٠٠٠ (ستمائة وأربعة وعشرون مليون وسبعمائة وخمسون ألف) سهم	٢٤,٩٩٠,٠٠٠ درهم إماراتي	٢٤,٩٩٪

*استنادا على القيمة الاسمية

بيان كبار المساهمين في الشركة

الاسم	الجنسية	نوع الأسهم	عدد الأسهم	إجمالي قيمة الأسهم*	نسبة الملكية من رأس المال
دائرة المالية والتي تمثل حكومة دبي	الإمـــــارات الـعـربـيـة المتحدة	عادية	١,٨٧٥,٢٥٠,٠٠٠ (مليار وثمـانـمـائـة وخـمسـة وسـبعون مليون ومئتان وخمسون ألف) سهم	٧٥,٠١٠,٠٠٠ درهـم إماراتي	٧٥,٠١٪

*استنادا على القيمة الاسمية

نظرة عامة عن الشركة

تُعد الشركة شركة رائدة في مجال توفير حلول التنقل الشاملة في دبي، حيث تبلغ حصتها السوقية حوالي ٤٤٪ (من حيث حجم سيارات الأجرة) كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وفقًا لمستشار القطاع، وبذلك تُعتبر حاليًا أكبر مشغل لسيارات الأجرة في دبي، حيث يحصل منافسها الأكبر التالي لتشغيل سيارات الأجرة على حصة سوقية تبلغ نسبة ٢٢٪ فقط. تأسست الشركة كشركة سيارات أجرة في عام ١٩٩٤ حيث بدأت عملياتها في عام ١٩٩٥ من خلال ٨١ سيارة أجرة فقط، ثم توسعت منذ ذلك الحين لتشمل أعمال التنقل الأخرى من خلال الاستفادة من قيادتها المهيمنة في قطاع سيارات الأجرة والقوة التشغيلية. هذا وتقدم مجموعة واسعة من حلول النقل عبر خطوط الأعمال الأربعة الرئيسية التي تضم خدمات سيارات الأجرة من خلال أسطولها الكبير الصديق للبيئة، وخدمات مركبات الليموزين لكبار الشخصيات والمكونة من مركبات يقودها سائقين لتقديم خدمة فاخرة، وخدمات الحافلات الخاصة بها، وخدمات توصيل الميل الأخير عبر دراجات التوصيل. في الفترة الممتدة من ١ يوليو ٢٠٢٢ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، قامت سيارات الأجرة ومركبات الليموزين التابعة للشركة بنحو ٤٤ مليون رحلة، منها ٤٢ مليون رحلة بسيارات الأجرة. كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، تشغل الشركة عبر خطوط أعمالها أكثر من ٧,٠٠٠ مركبة (منها ٥,٢١٦ سيارة أجرة).

تاريخ المجموعة

تأسست مؤسسة تاكسي دبي في ٢٨ يونيو من عام ١٩٩٤ بموجب مرسوم أميري من صاحب السمو حاكم دبي الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم لتشغيل أسطول من سيارات الأجرة في دبي. تأسست مؤسسة تاكسي دبي كشركة سيارات أجرة في عام ١٩٩٤، وبدأت عملياتها في عام ١٩٩٥ من خلال ٨١ سيارة أجرة فقط، وقد

توسعت مؤسسة تاكسي دبي حيث بلغت سيارات الأجرة ٢٢١ سيارة تكمل حوالي مليون رحلة خلال ذلك العام. وفي عام ١٩٩٦، افتتحت مؤسسة تاكسي دبي أول مركز تدريب لسائقيها بالإضافة إلى ورشة صيانة للمركبات الخاصة بأسطولها. وفي العام التالي، بدأت مؤسسة تاكسي دبي بتقديم خدمات نقل عالية الجودة، بما في ذلك خدمات سيارات الأجرة، في مطار دبي الدولي على أساس حصري مع نقاط التقاء مخصصة في المطار لمؤسسة تاكسي دبي. وبدأت مؤسسة تاكسي دبي تقديم عروض مماثلة في مطار آل مكتوم الدولي في عام ٢٠١٠. وبحلول عام ٢٠٠٠، توسعت عمليات مؤسسة تاكسي دبي حيث قمت بإجراء حوالي ١٤ مليون رحلة خلال ذلك العام. في عام ٢٠٠٧، بدأت مؤسسة تاكسي دبي في تحويل أسطول سيارات الأجرة الحالي لديها من خلال إطلاق برنامج السيارات الهجينة بهدف تقليل استهلاك الوقود الإجمالي لعملياتها. ولا يزال البرنامج قيد التنفيذ، حيث أصبح ما نسبته حوالي ٨٠٪ من سيارات الأجرة والليموزين الخاصة بالشركة مركبات هجينة وحوالي ٧٧٪ من مركبات الليموزين مركبات هجينة أو كهربائية. كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣. في عام ٢٠٠٨، بدأت مؤسسة تاكسي دبي العمل كشركة تابعة لهيئة الطرق والمواصلات التي كانت منشأة حديثاً في ذلك الوقت، والتي تأسست في دبي بموجب المرسوم رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ الصادر عن صاحب السمو حاكم دبي الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم بتاريخ ١ نوفمبر ٢٠٠٥، بهدف وضع حلول لاحتياجات النقل في دبي، بما في ذلك خدمات سيارات الأجرة، وتنظيم الطرق وأنظمة المرور في الإمارات.

وفي عام ٢٠١٥، بدأت الشركة في توسيع عروض خدماتها وبدأت في تقديم خدمات النقل بالحافلات. وفي وقت لاحق من عام ٢٠١٧، واصلت مؤسسة تاكسي دبي تحويل أسطولها من خلال إطلاق برنامج تسلا للسيارات الكهربائية لمركبات الليموزين الخاصة بها، بالإضافة إلى الاستمرار في زيادة أعداد سيارات الأجرة والليموزين الهجينة. وقد حققت مؤسسة تاكسي دبي بنهاية العام نفسه إنجازاً هاماً حيث وفرت خدمات النقل لحوالي مليار مسافر منذ تأسيسها في عام ١٩٩٤.

استجابةً للانتشار المتزايد للمنصات الرقمية لخدمات النقل، أطلقت مؤسسة تاكسي دبي تطبيقها الذكي المطوّر داخلياً لخدمات الليموزين (**"تطبيق مؤسسة تاكسي دبي"**)، في عام ٢٠١٩. وخلال العام نفسه، وافقت مؤسسة تاكسي دبي، ضمن أعمالها لسيارات الأجرة، على إقامة شراكة مع تطبيق هلا، وهو مشروع مشترك بين هيئة الطرق والمواصلات وشركة كريم، والتي تعتبر شركة يقع مقرها في دبي وهي مالكة لتطبيق ذكي يهدف إلى تحويل خدمات النقل وتعزيزها في دبي.

في ٩ نوفمبر ٢٠٢٣، استعدادًا للطرح وبناءً على توجيهات حكومة دبي تم نقل جميع الأسهم المملوكة من قبل هيئة الطرق والمواصلات في مؤسسة تاكسي دبي إلى دائرة المالية في دبي، التي أصبحت المساهم الوحيد في الشركة بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٢٣.

النشاط الرئيسي للشركة

١- ممارسة نشاط النقل المتخصص بواسطة مركبات الأجرة وفقاً للتشريعات السارية في إمارة دبي، سواءً من خلال الرحلة العابرة أو الاتصال أو الوسائط الإلكترونية أو التطبيقات الذكية.

٢- ممارسة نشاط النقل المتخصص بواسطة المركبات ذاتية القيادة والمركبات الجوية وفقاً للتشريعات السارية سواءً داخل إمارة دبي وخارجها.

٣- تأجير المركبات، سواءً بسائق أو بدون سائق، وتقديم خدمات توفير وتوريد وتعهيد السائقين.

٤- إجراء الدراسات والأبحاث اللازمة ذات العلاقة بأغراض الشركة وتقديم الخدمات الاستشارية في مجال النقل المتخصص.

٥- إنشاء وإدارة وتشغيل نظام تأجير المركبات والنقل عن طريق مركبات الأجرة والنقل المدرسي والنقل المتخصص، وفقاً للتشريعات السارية في إمارة دبي.

٦- ممارسة نشاط تأجير الدراجات لشركات نقل البضائع.

٧- ممارسة نشاط صيانة المركبات، وإنشاء وامتلاك واستئجار وإيجار الورش اللازمة لصيانة وتصليح المركبات العائدة لها.

٨- إنشاء محطات الوقود وشحن الكهرباء للمركبات العائدة لها، وتزويدها بالمحروقات أو الطاقة، وفقاً للتشريعات السارية في إمارة دبي.

٩- ممارسة نشاط الفحص الفني للمركبات العائدة لها وفقاً للتشريعات السارية في إمارة دبي.

١٠- أي أغراض أخرى يُحدِّدها النِّظام الأساسي.

فروع الشركة

مكتب الشركة الرئيسي: المحيصنة ٤، دبي، الإمارات العربية المتحدة. ص.ب: ٢٦٤٧

لا يوجد للشركة أي فروع.

الشركات التابعة

لا يوجد.

أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	سنة الميلاد	الجنسية	المنصب
عبد المحسن إبراهيم كلبت	١٩٦٧	دولة الإمارات	رئيس مجلس الإدارة

أحمد علي الكعبي	١٩٧١	دولة الإمارات	نائب رئيس مجلس الإدارة
شهاب حمد عبدالله حمد بوشهاب	١٩٧١	دولة الإمارات	عضو مجلس إدارة
عبـدالله محمـد عبـد الله بن دميثـان القمزي	١٩٧٨	دولة الإمارات	عضو مجلس إدارة
عيسى عبـدالله خميس بن نتوف الفلاسي	١٩٧٩	دولة الإمارات	عضو مجلس إدارة
يوسـف أحمد علي سـعيد بن غليطة المهيري	١٩٦٨	دولة الإمارات	عضو مجلس إدارة
الدكتورة/ حنان سـليمان محمد خليفة السويدي	١٩٨٠	دولة الإمارات	عضو مجلس إدارة

الإدارة التنفيذية العليا

الاسم	المنصب
منصور رحمه جمعة عبد الله الفلاسي	الرئيس التنفيذي
أميت خانديلوال	المدير المالي

ملخص عن قرارات الجمعيات العمومية للسنتين السابقتين على تقديم طلب الإدراج

لا ينطبق.

العقود الجوهرية التي أبرمتها الشركة

الأحداث المادية والعقود الجوهرية المبرمة من قبل الشركة (بما في ذلك عقود الأطراف ذات العلاقة)

فيما يلي ملخص لبعض الشروط الواردة في العقود الجوهرية للشركة. لا تهدف الملخصات التالية إلى وصف جميع الأحكام والشروط السارية لهذه العقود وهي تقرأ في مجملها بالرجوع إلى الاتفاقيات الفعلية.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والعقود الجوهرية

ينبغي قراءة مناقشة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كما في وللسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٢٠٢١ و٢٠٢٢، وفي الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، بالاقتران مع القوائم المالية والمعلومات المتعلقة بأعمال الشركة الواردة في موضع آخر من نشرة الاكتتاب. المعلومات المالية المختارة في هذا القسم مستمدة من القوائم المالية دون أي تعديل جوهري في جميع الحالات، ما لم يُنص على خلاف ذلك. يجب على المستثمرين قراءة نشرة الاكتتاب كاملةً وعدم الاعتماد على المعلومات المختصرة وحدها.

توجد بعض الاختلافات في العرض والمعالجة المحاسبية في القوائم المالية المدققة للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٢٠٢١ و٢٠٢٢ وفي القوائم المالية المرحلية مما يجعل بعض المعلومات المالية أقل قابلية للمقارنة بين الفترات المالية المختلفة. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة "عرض البيانات المالية والمعلومات الأخرى - القوائم المالية".

اختارت الشركة تطبيق الاستثناء فيما يتعلق بالكيانات المرتبطة بالحكومة بموجب معيار المحاسبة الدولي ٢٤ "الأطراف ذات العلاقة" للإفصاح فقط عن المعاملات والأرصدة المتعلقة بالكيانات المرتبطة بالحكومة، والتي تُعتبر جوهرية بشكل فردي أو جماعي كما في تاريخ إعداد التقارير. ولتحديد الأهمية، تأخذ الشركة في الاعتبار عوامل نوعية وكمية مختلفة بما في ذلك ما إذا كانت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تستند إلى شروط وأحكام معتمدة من قبل الإدارة. وبسبب هذه المنهجية، قد لا تقوم الشركة بالإبلاغ عن المبالغ من نفس المعاملات المسجلة في الفترة الحالية مقارنةً بالفترات السابقة إذا كانت المبالغ غير جوهرية. وبالمثل، قد يكون لدى الشركة معاملات مع الطرف ذي العلاقة تم الإبلاغ عنها في الفترة الحالية ولم يتم الإبلاغ عنها في قوائمها المالية للفترة السابقة إذا كانت معاملات غير جوهرية في تلك الفترات. ويرد وصف لأبرز معاملات الأطراف ذات العلاقة بالشركة أدناه.

فيما يلي نظرة عامة حول صفقات الشركة مع الأطراف ذات العلاقة كما في الفترات والتواريخ الموضحة أدناه. تم استخلاص المعلومات المالية للشركة الواردة في نشرة الاكتتاب دون أي تعديل جوهري من القوائم المالية، ما لم يذكر خلاف ذلك. يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٢١ المرفق بالقوائم المالية المدققة والإيضاح ١٣ المرفق بالقوائم المالية المرحلية للنصف الأول من عام ٢٠٢٣ والمدرجين في موضع آخر من نشرة الاكتتاب.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

الأرصدة المستحقة من الأطراف ذات العلاقة

يوضح الجدول التالي الأرصدة المستحقة للشركة من الأطراف ذات العلاقة كما في التواريخ المشار إليها.

	كما في ٣١ ديسمبر			كما في ٣٠ يونيو
	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
	بالألف درهم إماراتي			بالألف درهم إماراتي (غير مدققة)
مؤسسة المواصلات العامة (١)	٢٠٣,٤	٢٠٣,٤	٢٠٣,٤	-
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	(٢٠٣,٤)	(٢٠٣,٤)	(٢٠٣,٤)	-

(١) تمثل تكاليف الإعلانات المستحقة من مؤسسة المواصلات العامة.

الأرصدة المستحقة للأطراف ذات العلاقة

إن الذمم الدائنة للأطراف ذات العلاقة غير مضمونة وبدون فوائد ويتم سدادها عند الطلب. يوضح الجدول التالي الأرصدة التي تدين بها الشركة لأطراف ذات علاقة كما في التواريخ الموضحة.

	كما في ٣١ ديسمبر			كما في ٣٠ يونيو
	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
	بالألف درهم إماراتي			بالألف درهم إماراتي (غير مدققة)
هيئة الطرق والمواصلات	٦٦٢,٠٢٨,٥	٦٣٤,٦٢١,٥	٨٢٢,٢٥٨,٩	١,٠٣٠,٠٠٥,٩
شركة سالك ش.م.ع	لا ينطبق	لا ينطبق	-(١)	١١,٣٨٥,٥

(١) في القوائم المالية المرحلية للنصف الأول من عام ٢٠٢٣، أعادت الشركة تصنيف مبلغ ٥,٦٥٩,٨ مليون درهم إماراتي كذمم دائنة للأطراف ذات العلاقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

تمثل الأرصدة المستحقة لهيئة الطرق والمواصلات رسوم امتياز سيارات الأجرة والليموزين الخاصة بالشركة فيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية للوحات سيارات الأجرة وصافي الأرباح المستحقة لهيئة الطرق والمواصلات بصفتها مساهمًا والتي لم يتم توزيعها بعد كأرباح على الأسهم. بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٣، سددت الشركة مبلغ وقدره ٩٩٧ مليون درهم إماراتي فيما يتعلق بهذه الذمم الدائنة من خلال عائدات التسهيلات الخاصة بها المبرمة في ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٣. ومبلغ ١٣١ مليون درهم إماراتي من هذه الذمم الدائنة من النقد وما في حكمه، مقابل سداد إجمالي مبلغ بقيمة ١,١٢٨ مليون درهم إماراتي لهيئة الطرق والمواصلات. ويمثل إجمالي الرصيد المستحق الدفع لهيئة الطرق والمواصلات كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ ما مقداره ١,٠٣٠ مليون درهم إماراتي بالإضافة إلى المبالغ المستحقة لهيئة الطرق والمواصلات عن شهر يوليو وشهر أغسطس من عام ٢٠٢٣.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تعرض الجداول التالية المعاملات الجوهرية الأخرى مع الأطراف ذات العلاقة في سياق العمل المعتاد للفترات المشار إليها، والتي تم تنفيذها وفقًا للشروط والأحكام المتفق عليها بين الأطراف:

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر			للستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو	
	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٣
	بالألف درهم إماراتي			بالألف درهم إماراتي (غير مدققة)	
هيئة الطرق والمواصلات:					
رسوم اللوحات والتراخيص (١)	٢٢١,١٧٤,٥	٢٤٢,٥٣٦,٠	٣١٨,٥٠٤,٢	١٥٥,٥١٠,٤	١٥٥,٦٦٠,٤
رسوم سالك (٢)	٣١,٨٤٦,٤	٤٨,٣٠٣,٥	٣١,٨٥٨,٧	٣١,٨٥٨,٧	٣٤,٥٤٧,٥
المخالفات المرورية (٣)	١٠,٢٠١,٨	١٤,٧١٤,٨	٩,٥٥٢,٢	٥,٠٠٣,٣	٤,٤٠٣,٤
دخل الإيجار (٤)	٧,٢٠٠,٠	٧,٢٠٠,٠	٧,٢٠٠,٠	٣,٧٨٠,٠	٣,٧٨٠,٠
المجموع	**٢٧٠,٤٢٢,٧**	**٣١٢,٧٥٤,٣**	**٣٦٧,١١٥,١**	**١٩٦,١٥٢,٤**	**١٩٨,٣٩١,٣**

(١) تتعلق رسوم اللوحات والتراخيص بالمبلغ الشهري الذي تفرضه هيئة الطرق والمواصلات (٥,٠٠٠ درهم إماراتي لكل مركبة أجرة شهرياً، و٣,٦٠٠ درهم إماراتي لكل مركبة أجرة خاصة بالمطارات أو بالسيدات والأسر شهرياً، و١,٢٠٠ درهم إماراتي لكل مركبة ليموزين شهرياً) حسب طبيعة المركبة.

(٢) تمثل الرسوم المشار إليها آنفا الرسوم الإلكترونية المتكبدة على أسطول مؤسسة تاكسي دبي والمستحقة لشركة سالك. يتم استرداد هذه الرسوم من عملاء سيارات الأجرة وتصبح مستحقة الدفع لسالك في حالة عمليات سيارات الأجرة الخاصة بالشركة، في حين يتم احتساب رسوم سالك في أسعار مركبات الليموزين الخاصة بالشركة.

(٣) تمثل الغرامات المرورية الرسوم التي يتكبدها السائقون نتيجة للمخالفات المرورية والتي تدفعها الشركة إلى هيئة الطرق والمواصلات خلال سير العمل المعتاد.

(٤) يتعلق دخل الإيجار باتفاقية الإيجار المبرمة بين الشركة وهيئة الطرق والمواصلات لاستخدام المساحات المكتبية في المقر الرئيسي للشركة.

وصف للقروض والتسهيلات البنكية

لا يوجد لدى الشركة أي قروض أو تمويلات أو تسهيلات ائتمانية ومديونيات سوى "تسهيلات المرابحة المتجددة"

اتفاقية الشروط التجارية لتسهيلات المرابحة لأجل وتسهيلات المرابحة المتجددة

بموجب اتفاقية الشروط التجارية المؤرخة في ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٣ (**"اتفاقية الشروط التجارية"**)، تم توفير تسهيلات مرابحة سلع لأجل متجددة بقيمة ١,٢ مليار درهم إماراتي (**"التسهيلات"**) للشركة من قبل بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع). وتتكون من تسهيل مرابحة لأجل بقيمة ١,٠ مليار درهم إماراتي وتسهيل مرابحة سلع متجدد بقيمة ٢٠٠ مليون درهم إماراتي. دفعت الشركة رسوم ترتيب بنسبة ٠,٢٥٪ على التسهيلات. يحمل تسهيل مرابحة السلع المتجدد الذي تبلغ قيمته ٢٠٠ مليون درهم أيضًا رسوم وكالة بنسبة ٠,٢٢٪ سنويًا يتم احتسابها على الالتزامات اليومية غير المستخدمة والمتاحة. وتم تقديم التمويل على أساس غير مضمون بشكل أساسي لأغراض تسوية المبالغ المستحقة على الشركة لهيئة الطرق والمواصلات ولأغراض الشركة العامة.

ويحل تاريخ استحقاق التسهيلات في ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٨، ويجب في ذلك الوقت سداد كامل مبلغ التسهيلات المستخدمة.

بموجب اتفاقية الشروط التجارية، يتمثل معدل الربح على كل مبلغ مستخدم لفترة سارية في نسبة مئوية سنويًا تعادل إجمالي معدل الإيبور لمدة ٣ أشهر بالإضافة إلى ٠,٨٠٪ سنويًا لتسهيل المرابحة لأجل ومعدل الإيبور لمدة ١ / ٣ / ٦ أشهر بالإضافة إلى ٠,٨٠ % سنويًا لتسهيل مرابحة السلع المتجدد، على أن يُستحق سداد الدين بعد مرور خمس سنوات.

<u>السداد المبكر الإلزامي</u>

تنص اتفاقية الشروط التجارية على السداد المبكر الإلزامي في حالة التغيير في السيطرة حيث يجوز للممولين أن يقرروا المطالبة بالسداد الفوري إذا لم تعد حكومة دبي تمتلك (بشكل مباشر أو غير مباشر) ما نسبته ٥٠,١٪ على الأقل من رأس المال المُصدر للشركة بعد إتمام أي حدث إدراج خاص بالشركة.

وتحتوي اتفاقية الشروط التجارية أيضًا على حالات أخرى من السداد المبكر الإلزامي معمول بها في أي تسهيل من هذا النوع، بما في ذلك في حالة عدم الشرعية أو فيما يتعلق بعائدات بعض عمليات التصرف (مع مراعاة بعض الاستثناءات والحدود القصوى).

التعهد المالي تتضمن اتفاقية الشروط التجارية تعهدًا بالالتزام بمعدل رافعة مالية بمقدار ٤ أضعاف والذي يمثل نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل تكاليف التمويل والضرائب والإهلاك والاستهلاك، على أن يتم اختباره على أساس سنوي. التعهدات وتتضمن اتفاقية الشروط التجارية أيضًا مجموعة من التعهدات التقليدية المحدودة نسبيًا (بما في ذلك القيود المفروضة على منح بعض الحقوق الضمانية). حالات التقصير والإخلال تحتوي اتفاقية الشروط التجارية أيضًا على بعض حالات التقصير والإخلال التقليدية بما في ذلك عدم السداد، وخرق أي تعهدات مالية أو غيرها من التعهدات، والتقصير المتقاطع فيما يتعلق بالمديونية المالية الأخرى للشركة. وسيسمح وقوع أي حالة تقصير للممولين باتخاذ إجراءات تسريع السداد وإلغاء التمويل.
البيانات المالية للشركة
يرجى الاطلاع على البيانات المالية للشركة المنشورة على الموقع الإلكتروني لسوق دبي المالي.
الدعاوى القضائية والتحكيمية سواءً المرفوعة من الشركة أو ضدها أو تعد الشركة أحد أطرافها
الشركة ليست طرفًا في أي دعاوى قضائية جوهرية في الوقت الحالي. ومع ذلك، فإن طبيعة عمل الشركة تعرضها لدعاوى وقضايا عادية مستمرة فيما يتعلق بالإصابات الشخصية أو عقود العمل أو التوظيف.
وصف لأي حالة إعسار أو عدم قدرة على سداد الديون خلال السنتين السابقتين لتاريخ تقديم طلب الإدراج
لا ينطبق.

جميع المصطلحات المحددة في هذا الإعلان لها نفس المعنى الوارد في نشرة الاكتتاب المنشورة في **١٣ نوفمبر ٢٠٢٣**، ما لم يرد خلاف ذلك